

الموجودة في

أي مشايخ ما وراء النهر ومهم مشايخ الحنفية
قوله وجهان أي وما ضيفان كما سبب في وضعها
 لم يصرح عليهما مشايخ الشيعية ولا يخفى ما يترتب
 المسامحة إذ ليس كل من الوجهين أشهر الوصوه بأدب
 الاستهانة على الإطلاق إذ ثبتت لأحد الوجهين
 لا تثبت للوجه الآخر **قوله** أنه أي الحال والشأن
قوله كل عين أي من المعاني المتخيزة **قوله** منقسم
 لا إلى نهاية أي كما تقول أفلا تسفة أي منقسم النفس
 لا ينتمي إلى حد يقف عنده بان لا يمكن بعده اقتراب آخر
قوله لم تكن الخردلة أصغر من الجبل أي لم تكن الخردلة
 الصغيرة مقداراً أصغر مقداراً من الجبل الكبير مقداراً
 ولا الجبل أعظم منها بان يكونا متساويين مقداراً
 أي لكن السابقي باطلاً اتفاقاً لأن الخردلة أصغر من الجبل
 اتفاقاً وإذا بطل التالي بطل المقدم وهو يكون كل عين
 منقسماً لا إلى نهاية فثبت نقيضه وهو انقسام كل عين
 إلى نهاية ولا معنى لتلك النهاية إلا الجزء الذي لا ينقسم
 وهو الجوهر العزدي المطلق وذكرنا شرطية هذا الدليل
 وحذف استثنائه ونتيجته **قوله** لأن كلامها غير
 متناهي الأجزاء به وجه الملازمة التي أفادتها شرطية
 الدليل كحفاها أي لأن كلام الخردلة والجبل عشر
 متناهي الأجزاء المتقسام فيها ذاهباً إلى غير نهاية
 فثبتت لكل منهما من الأجزاء ما يثبت للآخر ضرورة عدم
 تناهي أجزاءها فلم يكن أحدهما أصغر من الآخر ولو كانت
 أحدهما أصغر من الآخر لما تساوى الأجزاء والمفروض تساوي
 فيها على تقدير عدم تناهي الانقسام **قوله** والعظم

والصغير

والصغير الخ هو من تمام وجه الملازمة أي والعظم
 المشتق منه الأعظم والضعف المشتق منه الأصغر
 وقوله إنما هو أي ما ذكر من العظم والضعف وقوله بكثرة
 الأجزاء أصح للعظم وقوله وقلة تارة أصح للضعف **قوله**
 وذلك إنما يتصور في المتناهي أي وما ذكر من كثرة الأجزاء
 وقلة إنما يتصور ويتصور بغير الشيء المتناهي
 الأجزاء إذ ثبتها بغيرها وقلة ما بالنسبة
 إلى شيء آخر لا الشيء الذي لم يتناه جزءه كما لا بد
 والجبل وإذا استوفيتما تصور جوت ما به العظم والضعف
 من كثرة الأجزاء وقلة لعدم تناهي أجزاء كل منهما لزم منه
 تساويهما في الأجزاء ويلزم من تساويهما في الأجزاء أن لا
 يكون أحدهما أصغر من الآخر ولا أعظم منه وهو المطلوب
 واعتراض خصم المذكور في قوله وذلك إنما يتصور في المتناهي
 بان جميع الأعداد من واحد إلى ما لا نهاية تملك أكثر من
 العشرة إلى ما لا نهاية لم يمتع أن كلا من الجملتين غير متناه
 وبان كلا من تعلقات عملاده وتعلقاته أكثر من تعلقات
 قدرة الله وتعلقاتها بان علم الله متعلق بالواجب
 والممكن والمتنوع بخلاف قدرته تعالى فلا تتعلق أسلاً
 بالممكن مع أن كلا منهما غير متناه وبانه لو فرض ضم جملة
 لا تتناها إلى مثلها فإن مجموعها أكثر من كل منهما علمت
 انفراد مع أن كلا منهما غير متناه فقد تصورت الكثرة
 والقلة في غير المتناهي وحينئذ لا يصح خصم تصورهما في
 المتناهي **واجيب** عن الأول والثاني بان المراد بالكثرة
 والقلة المذكورتين الكثرة والقلة في الأمور الموجودة
 والكثرة والقلة في الأمور الموجودة لا يتصور أن يدون المتناهي

Copyrighted material